مجلــة البحوث البيئية والطاقة
جـامعة المنوفية قطاع خدمة المجتمع وتـنمية البيئة

اثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية

دراسة مقارنة بين البنوك فى مصر وتونس

إعداد

ا.د/ ايمن رجب

ا.د / احمد صقر

د/ مروان عامر

ا/ احمد عبد الهادى ابو القاسم

(باحث دكتوراة مهنية فى ادارة الاعمال - الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

المجلد ١١ العدد (١٩) يوليو ٢٠٢٢م

اثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية
دراسة مقارنة بين البنوك فى مصر وتونس

إعداد

ا.د/ ايمن رجب ا.د / احمد صقر

د/ مروان عامر

ا/ احمد عبد الهادى ابو القاسم

(باحث دكتوراه مهنية فى ادارة الاعمال الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر القروض المصرفية المتعثرة فى البنوك التجارية المصرية والتونسية والمدرجة فى البورصة على مؤشرات الربحية ، وقد تمحورت اشكالية الدراسة فى التعرف على تاثير (نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض NPL) على مؤشرات الربحية ممثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية و نسبة هامش الفائدة الصافى ، و خلص الباحث بعد استعراضه العديد من الدراسات السابقة واعتمادا على اسلوب تحليل البيانات المالية واستخدام نموذج الانحدار الخطى ، الى ان هناك اثر سلبى لمستوى التعثر فى القروض على مؤشرات الربحية فى كلا من البنوك المدرجة فى البورصة المصرية والبنوك المدرجة فى بورصة تونس ، واوصت الدراسة ان تعمل البنوك على وضع اليات من شانها خفض درجة المخاطر التى تواجه العملاء وتؤدى الى زيادة نسبة التعثر فى سدادا القروض ، بجانب ان يكون هناك دعم من البنوك المركزية لاسيما ان الدراسة ناقشت الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠ وهى تعتبر فترة شهدت ازمات اقتصادية حادة سواء بالنسبة لدولة مصر او دولة تونس.

كلمات مفتاحية : القروض ـ الربحية – البنوك – مصر ـ تونس

Abstract

Effect Non-Performing Bank Loans On Profitability Indicators comparative study between banks in Egypt and Tunisia

The Study Aimed To Identify The Impact Of Non-Performing Bank Loans In The Egyptian And Tunisian Commercial Banks Listed On The Stock Exchange On Profitability Indicators. Equity And Net Interest Margin Ratio, And The Researcher Concluded After Reviewing Many Previous Studies And Depending On The Method Of Analyzing Financial Data And Using The Linear Regression Model, That There Is A Negative Impact Of The Level Of Default In Loans On Profitability Indicators In Both Listed Banks On The Egyptian Stock Exchange And Listed Banks In The Tunis Stock Exchange, The Study Recommended That Banks Work To Develop Mechanisms That Would Reduce The Degree Of Risks Facing Customers And Lead To An Increase In The Rate Of Default In Loan Repayments, In Addition To Having Support From Central Banks, Especially Since The Study Discussed The Period From 2011 To 2020, Which Is Considered A Period That Witnessed Severe Economic Crises, Whether For The State Of Egypt Or The State Of Tunisia.

Keywords: Loans - profitability - banks - Egypt - Tunisia

مقدمة :

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية التعامل مع الأصول بشكل يضمن تحقيق الاستقرار والنمو ، وذلك من خلال تلاشى أكبر قدر من مواجهة الديون المتعثرة والعمل على تجنبها ، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على تجينب خطر الائتمان والسيطرة عليه عند التعرف على المحددات التى تؤدى إلى وقوع التعثر ، ومن ثم فإن المعرفة بعناصر ومحددات الديون المتعثرة سوف تساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من العمل المصرفى . (شاهين ،٢٠١٦) .

فيعد الائتمان المصرفي من أهم الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية للأفراد والمؤسسات ، في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها كافة لتتمكن هذه المؤسسات من ممارسة عملياتها وأنشطتها ، فالقروض والتسهيلات التي تقدمها المصارف للعملاء قد أضحت من أهم الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة فى دول العالم كافة ، من حيث مستوى وأسلوب الإدارة ، وكذلك المهتمين بدراستها إذ إن الاستثمار المصرفي يبين ما يستطيع المصرف بلوغه بممارسة أنشطته الاستثمارية المختلفة , و كذلك لتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها (شهاب الدين , ٢٠١٦) .

وفى ظل تزايد الطلب على الائتمان المصرفى فقد تسعى البنوك إلى وجود سياسة ائتمانية واضحة تحقق أهدافها الائتمانية ، وتنطلق من مبادىء عامة أهمها وجود ضمانات والتاكد من قدرة العملاء على سداد القروض الممنوحة ، ذلك من خلال إرساء مجموعة قواعد ومعايير وإرشادات تنظم عملية دراسة ومتابعة التسهيلات الائتمانية ، وتوفر الثقة لموظفى وإدارات الائتمان المختصة للعمل بدون أخطاء ، وتوفر المرونة الكافية فى سرعة اتخاذ القرار الائتمانى دون الرجوع للإدارات العليا . فالسياسة الائتمانية تمثل مجموعة من القرارات التى تصدرها الإدارة العليا للمصرف تحدد فيها المعايير ، وشروط منح الائتمان المصرفى ونطاقه وصلاحياته ، وهى تبنى على أساس الاستراتيجية الائتمانية المستمدة من الاستراتيجية القومية على المستوى الكلى . (Nour Eldin et al,2019)

فلا شك أن بناء قرار منح الائتمان المصرفي على أسس علمية مدروسة يستوجب دراسة وتحليل الوضع المالي للعملاء والسمعة والقدرة على السداد والظروف المحيطة والضمانات، ومع ذلك فإن هناك حالات فعلية لم تقدر على سداد القروض ، وتم التعثر مما أدخل البنوك والمصارف التجارية فى العديد من المشكلات وقد أثر ذلك بشكل كبير على الأداء المالى ، وحتى تكون هذه المؤشرات ذات دلالة صحيحة فإنه لابد من المقارنة دوما بين

مستوى القروض المتعثرة وإجمالى القروض الممنوحة كمؤثر لكفاءة استخدام الاصول ، فإنه يجب الاطمئنان إلى قدرة العملاء على الالتزام بالسداد حتى لايحدث خلل فى مستوى استقرار الأداء المصرفى (farona et al,2020) .

وفى ظل العلاقة التبادلية بين كفاءة استخدام الأصول والاستقرار المصرفى ، و التي تجعل من تحري مستويات الكفاءة لدى المصارف أمرا في غاية الأهمية لمستخدمي القرار داخل القطاع أو خارجه ، كون أن القطاع المصرفي هو الأكثر حساسية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإن ذلك يحتاج إلى التعرف على مستوى الأثر الناتج من المخاطر المصرفية على الأداء المالى ، فكلما زادت المخاطر كلما أدى ذلك إلى إحداث تغير فى عملية إدارة الأصول ، ومن ثم يحدث انعكاس على مستوى الأداء . (خمقانى , ٢٠١٤) .

لذلك فإن عملية دراسة تأثير الديون المصرفية المتعثرة تمثل أهمية ، نظرا لكونها تعبر عن مدى الخطر الذى تعرضت له المصارف على الأداء المالى ، فتلك الدراسة تعد أمراً حتميا فى النظام المصرفي كعنوان للقدرة علي إدارة معدلات الأداء ، حيث إن المفاضلة بين أداء بنك وآخر - داخل السوق - يقوم على درجة جودة إدارة الأصول وخفض نسب الديون المتعثرة ، وهو شعار زادت أهميته مع نمو الطلب من المؤسسات المصرفية علي جذب المستثمرين ، حيث يمثل هذا العامل عنصرا حاسما في إتمام صفقات الشراء والاستحواذ من جانب مؤسسات مالية ومصرفية علي البنوك داخل الدولة . (محمد ، ٢٠١٤)

فالقروض المتعثرة تعد مؤشراً للتنبؤ بعدم الاستقرار المحتمل في الأسواق المالية. يمكن للمستثمرين مشاهدة نسب القروض غير المسجلة لاختيار مكان استثمار أموالهم ؛ فيمكنهم أن يروا البنوك ذات النسب المنخفضة لصفقات القروض غير العاملة على أنها استثمارات منخفضة المخاطر من تلك ذات النسب العالية. (Schaeck and Cihák, 2014) .

ومن ناحية أخرى فإن تعثر أحد البنوك فى لحظة ما وبحكم علاقة الدائنية ووجود هيكل روابط بينه والبنوك الأخرى فإنه يمثل خطراً على النظام المصرفى ، ويبدأ النظام المصرفى فى الدخول ضمن حلقة ملغمة ربما تضر البنوك العاملة كافة ، فإفلاس هذا البنك سيؤدى إلى افلاس شبكة بكاملها ، ويتم تفسير حالات العدوى على أنها صدمات أولية ناتجة عن أحداث استثنائية" غير متوقع " أو " خاصة " مثل الغش والتلاعبات ... إلخ ، تؤدى إلى تصفية أى بنك أو إلى التراجع فى دورة الأعمال التجارية مما ينتج عنه اضطرار بعض البنوك لتحمل خسائر كبيرة فى محفظة قروضها بناء على هذه الآثار يتم انتشار الظاهرة وتضخمها فى كامل النظام المصرفى ليحدث أمران هما الهلع المصرفى والبيع الجبرى للأصول فى سوق غير سائلة (Deniz et al,2013)

ومن ثم فإن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤول الائتمان عند اتخاذ القرارات الخاصة بمنح التسهيلات المصرفية أو عدم منحها، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد الإدارة في تحديد وتخطيط أهدافها وفي الرقابة عليها، حيث إن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في المصرف، وإن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف وضع سياسة ائتمانية للمصرف. (نصار، ٢٠١٥) .

ولذا فإن مستوى القروض المتعثرة مقابل إجمالى القروض يعد المقياس الفعلى لنجاح البنك فى إدارة الأصول، وبانخفاض ذلك المستوى فإن ذلك سوف يعود على المصرف مانح التمويل بنتائج إيجابية ، ويعبر عن القراءة الجيدة للظروف العامة والعملاء ، حيث ضعف كفاءة الإدارة والموظفين، وقلة التخصص، والتقصير في دراسة طلب التمويل المقدم من العميل، وعدم التأكد من الضمانات بالشكل الكافي، والتهاون في إجراء دراسة الجدوى وفق الأسس المعتبرة ، بجانب الأسباب التي تعود للعميل والأوضاع الاقتصادية والسياسية وذلك يساعد البنك على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية المطلوبة منه، ونظرا لأن إدارة عملية الإعسار المالى وعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه، فإن ذلك يتطلب دراسة الأثر من العوامل التى تساعد على خفض درجة مخاطر الائتمان المصرفى (صيام، ٢٠١٦) .

وبالتالى فإن الدراسة تسعى إلى بحث الأثر الناتج من التعثر فى سداد القروض المصرفية على التغير فى مؤشرات الربحية فى البنوك والمصارف التجارية فى كلا من مصر وتونس ، حيث يمكن أن تساهم الدراسة فى إدراك مخاطر التعثر وأهمية خفض مستوى الديون المتعثرة ومن ثم تحسين مستوى الأداء المالى .

١) مشكلة الدراسة :

واجهت المصارف والبنوك التجارية فى كلا من مصر وتونس مشكلات متعددة نتيجة للأوضاع التى مرت بها المنطقة خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠٢٠م ، والتى قد ساهمت فى ارتفاع درجة المخاطر المالية ، حيث واجهت بعض دول شمال إفريقيا بالاخص (مصر – تونس) مشكلة فى تقديم الخدمات المصرفية بشكل مستقر بجانب ظهور أزمات فى الحفاظ على مستويات الائتمان الممنوح ، وهو ما استدعى البحث عن حجم تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالى ممثلا فى مؤشرات الربحية ودراسة الواقع الحاصل فى البنوك المدرجة فى بورصات تلك الدول ، وبيان مستوى مخاطر التعثر فى سداد القروض المصرفية وتأثيرها على الأداء المالى ، وتمحورت اشكالية الدراسة فى طرح التساؤل التالى :

- ماهو تأثير نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بمجموعة الربحية ؟

١) اهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس وهو التعرف على تأثر القروض المتعثرة على مؤشرات الربحية فى المصارف والبنوك التجارية فى كلا من مصر وتونس ، حيث يمكن تلخيص أهداف الدراسة فى النقاط الآتية :

١) دراسة الأثر الناتج من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالى القروض على الأداء المالى مقاسا بمجموعة الربحية ممثلة فى معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة الصافى
٢) المقارنة بين النتائج النهائية لكل دولة على حده وبيان الدولة التى تواجه الاثر الاكبر من حيث التعثر فى سداد القروض الائتمانية على مؤشرات الربحية.
٣) عرض الجوانب النظرية وبعض من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة بين القروض المتعثرة وبين مؤشرات الربحية .

٤) اهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى تسليط الضوء علي طبيعة القروض المتعثرة فى المصارف والبنوك فى كلا من مصر وتونس وبيان تأثيرها على مؤشرات الاداء المالى ، حيث يمكن صياغة الاضافة فى جزئيتين تتمثلان فى الإضافة العلمية والإضافة العملية وذلك فى النقاط الآتية :

<u>الإضافة العلمية :</u>

١)عملية مواكبة البحث العلمى فى التعرف على إسلوب القياس للمتغيرات المرتبطة بموضوع الدراسة وبيان كيفية قياس التعثر الائتمانى و الأداء المالى وفقا للدراسات السابقة يساهم فى الوصول إلى نتائج مبنية على منهج علمى سليم .
٢)تعد الفجوة البحثية التى غطتها الدراسة الحالية من الأهمية حيث لم يتناول الباحثون موضوع المقارنة بين كلا من مصر وتونس من حيث الأثر الناتج من خطر عدم الالتزام بسداد القروض المصرفية وتأثير ذلك على الأداء المالى مقاسا بنسب الربحية .

الإضافة العملية :

١) تساعد هذه الدراسة العاملين فى القطاع المصرفى والبنوك فى مصر وتونس على اتخاذ القرار فى ظل التعرف على مقدار الأثر الناتج من القروض المتعثرة على الأداء المالى فى إطار الرغبة للعمل على صياغة نموذج يساهم فى الحد من مشكلات التعثر .

٢) بيان نسبة تأثير القروض المتعثرة على الأداء المالى مقاسا بنسب الربحية والتى اعتمدت عليها الدراسة ، قد ساهمت فى إيضاح الواقع الفعلى للأداء فى قطاع البنوك فى ظل الاعتماد على عدة نسب تعد الأفضل فى قياس الأداء المالى .

٣) إتاحة النتائج أمام المساهمين والمتخصصين ومتخذى القرار وبيان نتائج الدراسة المقارنة يساهم فى توفير المعلومات التى توضح واقع عمل البنوك والمصارف على الدول عينة الدراسة وفى ضوء ذلك يمكن أن تساهم نتائج الدراسة فى دعم عملية اتخاذ القرار

٥) فرضيات البحث :

انطلاقا مما تم استقراءه وتحليله من الدراسات السابقة وفى ضوء ذلك تم صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالى :

- **الفرض الرئيس الاول H : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على الأداء المالى مقاسا بمجموعة نسب الربحية فى البنوك عينة الدراسة"**

- **الفرض الفرعى الاول H1 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على الاصول "**

- **الفرض الفرعى الثانى H2 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على معدل العائد على حقوق الملكية "**

- **الفرض الفرعى الثالث H3 : " توجد دلالة إحصائية لتأثير نسبة القروض المتعثرة (NPL) على نسبة هامش الفائدة الصافى "**

٦) نموذج الدراسة :

يتمثل نموذج الدراسة فى الشكل التالى :

شكل رقم (١)
نموذج الدراسة

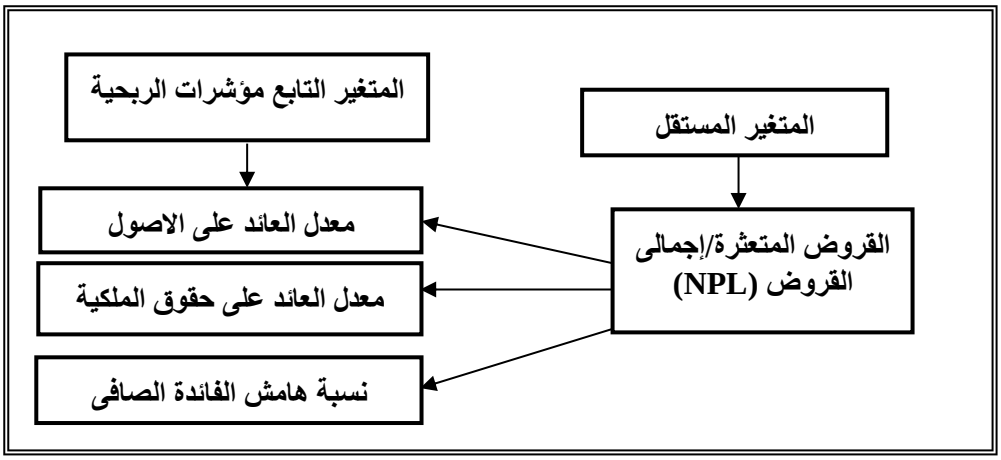

٧) الدراسات السابقة :

اهتمت دراسة (السواحلى ، ٢٠٢١) بدراسة ادارة المخاطر فى البنوك الجزائرية ، دراسة تحليلية ، حيث اعتمدت الدراسة على قياس مستوى اداء المصارف التجارية باختلاف تصنيفها من مصارف خاصة او مصارف عامة ، ومن ثم بحث اوجه الاختلاف بين اداء المصارف حسب اختلاف نوع الملكية مع دراسة ابعاد ادارة المخاطر ممثلة فى الاطار القانونى والادارى والتشغيلى والفنى حيث تفاوتت نسبة التطبيق بين البنوك الخاصة والعامة واظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية بعد التطبيق على عينة من ١٠ بنوك ان هناك اختلاف ذو دلالة احصائية بين مستوى ادارة المخاطر فى البنوك الخاصة والبنوك العامة ، وتشير النتائج الى ارتفاع مستوى تطبيق ادارة المخاطر فى البنوك الخاصة عن البنوك العامة فى الجزائر ، واعتمدت الدراسة فى المقارنة على استبانة اراء صممت لقياس مستوى التطبيق ومن ثم قياس مستوى الاختلاف من خلال اختبار (كاى) والذى اوضح ان هناك اختلاف فى مستوى ادارة المخاطر بين البنوك الخاصة والبنوك العامة ، بعد استطلاع رأى عينة من ٦٨٠ مفردة ، واوصت الدراسة ان تهتم المصارف بتطبيق الاطار التى اظهرت مستوى منخفض من الفاعلية .

هدفت دراسة (Malik&awias,2020) الى قياس تأثير مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية في باكستان , حيث انه لايجاد طبيعة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام اسلوب الارتباط والانحدار للوصول الى طبيعة العلاقة ومدى قوتها ، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل متمثل فى نسبة اجمالى القروض غير العاملة الى اجمالى القروض لقياس الاثر على المتغيرات التابع لقياس الربحية متمثلة فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الايرادات ومعدل العائد على الودائع وهامش الفائدة , حيث تم استخدام البيانات للفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٤ لعدد ٥ بنوك تم اختيارهم بشكل عشوائى , و بعد إجراء الارتباط وتحليل الانحدار وجد أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الاصول ، ووجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض غير العاملة وبين نسبة هامش الفائدة ، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين هامش ربح الايرادات ، ووجود علاقة سلبية بين نسبة القروض غير العاملة وبين معدل العائد على الودائع .

قامت دراسة (Khan, 2019) ببحث اثر مخاطر السيولة والائتمان على الربحية فى البنوك التجارية فى الهند , هدفت الدراسة الى التعرف على تاثير السيولة على الربحية فى البنوك التجارية في باكستان , ودراسة طبيعة العلاقة وقوة العلاقة القائمة بين المتغيرات , وذلك لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتى تمثل السيولة مقاسة بنسبة الاصول السائلة الى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسة بنسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض ومتغيرات تابعة تمثل الربحية مقاسة بنسبة معدل العائد على الاصول و نسبة هامش صافى الربح للايرادات ، بالاعتماد على دراسة البيانات المالية للبنوك فى الهند خلال السنوات الخمس للفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٤, حيث , حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الاصول السائلة الى الودائع لقياس مخاطر السيولة وبين هامش صافى ربح الايرادات وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين معدل العائد على الاصول وان هناك علاقة عكسية بين القروض المتعثرة الى اجمالى القروض لقياس مخاطر الائتمان وبين هامش صافى ربح الايرادات .

هدفت دراسة (Bingilar ,2018) الى دراسة اثر كفاءة وجودة الاصول على ربحية البنوك التجارية فى المملكة المتحدة , بحثت هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة وجودة الاصول في البنوك وبين تحقيق مستويات الربحية حيث ان التطور الحاصل فى مستوى ادارة الاصول المصرفية وباتباع معايير تتعلق بخفض درجة المخاطر قد ادى ذلك الى التغير فى مستوى

ربحية البنك. وشملت الدراسة عينة من ٢٠ بنك تم جمع البيانات الثانوية لفترة ١٠ سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وتم استخدام الادوات الاحصائية ممثلة فى تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. واوضحت الدراسة ان المتغير المستقل الذى تمثل فى قياس مستوى جودة الاصول مقاسا بحساب صافى الاصول غير العاملة مقارنتا باجمالى الاصول ، بجانب قياس كفاءة ادارة الاصول مقاسة بمعدل النمو فى اجمالى الاصول ومتغير تابع تمثل فى مؤشرات قياس الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة احصائية معنوية بين كفاءة وجودة الاصول وبين ربحية البنوك التجارية ممثلة هنا فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث انه كلما انخفضت نسبة الاصول غير العاملة الى اجمالى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مؤشرات الربحية وان هناك علاقة ايجابية بين كفاءة الاصول فكلما زاد معدل النمو فى الاصول اداى ذلك الى تحسن فى مستوى الربحية للبنوك ، وأوصى الباحث إدارة البنوك بالتوسع فى الاعتماد على اصول ذات معدل جودة مرتفع حيث يؤدى ذلك تعزيز الربحية.

سعت دراسة (Apoga et al , 2018) الى دراسة موضوع استقرار البنوك : دراسة حالة البنوك في لاتفيا ، حيث استعرضت الدراسة التحديات التى يواجها القطاع المصرفي بسبب الابتكار فى مجال التكنولوجيا ، والتغيرات في تفضيلات العملاء ، و مخاطر البنوك والمبادرات التنظيمية الجديدة ، واوضحت الدراسة ان هذه المتغييرات تحتاج الى ان تكون البنوك مستقرة ، حيث ساهمت الدراسة في من خلال تحديد محددات استقرار البنوك في الصناعة المصرفية لاتفيا فى توضيح العوامل (الداخلية) الخاصة بالبنك وعوامل الاقتصاد الكلي (الخارجية) التي تؤثر على استقرار البنوك ، واعتمدت الدراسة على مجموعة البيانات المالية السنوية لبنوك لاتفيا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦ ، وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات توصلت الدراسة الى أن نسبة مخاطر الائتمان وكفاءتها تأثر بشكل سلبي كبير على استقرار البنوك ، في حين أن حجم البنك ونسبة السيولة والربحية والتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي لهما تأثير إيجابي كبير على استقرار البنك ، يجانب ذلك تم مقارنة أداء المتغيرات الخاصة بالبنوك فى الشمال الأوروبي والبنوك غير التابعة لبلدان الشمال الأوروبي ، وكانت مخاطر الائتمان والسيولة وكذلك نسبة الكفاءة للبنوك المملوكة لبلدان الشمال الأوروبي خلال فترة البحث أعلى من البلدان الاخرى ، و أن أداء البنوك فى الشمال الأوروبي بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٦ كان أفضل من أداء البنوك فى البلدان الاخرى ، واعتمدت الدراسة على نموذج (Z-Score) لقياس استقرار البنك بجانب حجم البنك والربحية البنك ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ونسبة الكفاءة ومعدل التضخم السنوى ومعدل النمو كمتغيرات رقابية .

اهتمت دراسة السهلاوى (٢٠١٨) محددات مخاطر التعثر المالى للقروض والتسهيلات الائتمانية ، حيث هدف البحث الى التعرف على مخاطر القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة فيها نظرا لما تمثله المصارف من ركيزة اساسية للاقتصاد الوطنى بشكل عام وللدور الحيوى الذى تقوم به المصارف فى تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل خاص ، وذلك عبر تتبع حجم الائتمان الممنوح من قبل عينة البنوك التجارية فى المملكة العربية السعودية فى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦ وقد توصلت الدراسة الى ان اهم العوامل التى تؤثر على حجم القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى هى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى وحجم الائتمان المصرفى واسعار الفائدة على القروض وعرض النقود بينما لم يكن لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة ومتوسط دخل الفرد وحجم القروض الاستهلاكية والدين العام اى تاثير معنوى على حجم القروض المتعثرة فى الجهاز المصرفى السعودى وبناء على ماسبق اوصت الدراسة بان تاخذ البنوك فى حسبناها ان هناك عوامل اتقتصادية ومالية تؤثر على تعثر القروض وان تقوم البنوك التجارية بتنويع استثماراتها وان لاتعتمد على القروض فقط ، وان تعمل على متابعة عملية سداد القروض.

هدفت دراسة (Bingilar ,2017) الى دراسة اثر كفاءة وجودة الاصول على ربحية البنوك التجارية فى المملكة المتحدة , بحثت هذه الدراسة العلاقة بين كفاءة وجودة الاصول في البنوك وبين تحقيق مستويات الربحية حيث ان التطور الحاصل فى مستوى ادارة الاصول المصرفية وباتباع معايير تتعلق بخفض درجة المخاطر قد ادى ذلك الى التغير فى مستوى ربحية البنك. وشملت الدراسة عينة من ٢٠ بنك تم جمع البيانات الثانوية لفترة ١٠ سنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وتم استخدام الادوات الاحصائية ممثلة فى تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. واوضحت الدراسة ان المتغير المستقل الذى تمثل فى قياس مستوى جودة الاصول مقاسا بحساب صافى الاصول غير العاملة مقارنتا باجمالى الاصول ، بجانب قياس كفاءة ادارة الاصول مقاسة بمعدل النمو فى اجمالى الاصول ومتغير تابع تمثل فى مؤشرات قياس الربحية مقاسة بمعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة احصائية معنوية بين كفاءة وجودة الاصول وبين ربحية البنوك التجارية ممثلة هنا فى معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ، حيث انه كلما انخفضت نسبة الاصول غير العاملة الى اجمالى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مؤشرات الربحية وان هناك علاقة ايجابية بين كفاءة الاصول فكلما زاد معدل النمو فى الاصول ادى ذلك الى تحسن فى مستوى الربحية للبنوك ، وأوصى الباحث إدارة البنوك بالتوسع فى الاعتماد على اصول ذات معدل جودة مرتفع حيث يؤدى ذلك تعزيز الربحية.

٨) التصميم المنهجى للدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وذلك من خلال جمع البيانات واجراء التحليل الوصفى والاستدلالى ، حيث ان المنهج الوصفي يستخدم في البحوث المتعلقة بدراسة الجوانب النظرية، وهو المنهج الذي يصف المبحوث كما هو على أرض الواقع ، فهو يدرس الماهية ، ولذا فالدراسة جمعت بين المنهج الوصفى والتحليلى لغرض الدمج بين وصف ظاهرة الممثلة فى القروض المتعثرة وتحليل الاداء المالى ومن ثم بينا تاثير القروض المتعثرة على الاداء المالى ، و من خلال دراسة البيانات الفعلية لنتائج اعمال المصارف والبنوك عينة الدراسة ، والتى تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية، خلال جمع المعلومات ، وتحويلها إلى مفردات يمكن تحليليها واستخلاص النتائج منها ، ذلك لكى تستند عليها الدراسة فى الوصول الى نتائج اختبار الفرضيات ، بجانب ان المنهج الوصفى يتميز في ضرورة جمع المعلومات ، حيث تكمن أهمية هذا النوع من المنهجية في البحوث المتعلقة بالدراسات المالية فى ضمان التوصل الى مستوى الاثر بناء على قيم فعلية ، فالمنهج الوصفي التحليليّ يسعى الى التأكيد على بعض المفاهيم اهمها ان تكون المعلومات موثقة .

٩) مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار مجتمع الدراسة ممثلا فى كافة المصارف والبنوك فى دولة مصر وتونس ، حيث يتم جراء حصر للبنوك المقيدة فى البورصة والمتاح بياناتها فبشكل يضمن افضل تمثيل لمفردات المجتمع وفقا للتقارير السنوية للبنوك والمصارف التجارية فى الفترة من العام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، وتتكون عينة الدراسة من (١٠) بنوك مدرجين فى البورصة المصرية ، وعدد (١٠) بنوك مدرجين فى بورصة تونس باجمالى ٢٠ بنك باجمالى ٢٠٠ مشاهدة على مدار عشر سنوات .

١٠) نتائج الدراسة التحليلية :

تم حصر كافة البيانات والقيم لمتغيرات الدراسة فى البنوك لكل دولة ، وبعد الكشف عن عدم وجود قيم متطرفة Outliers فقد تم اجراء الاحصاء الوصفى لبيانات كل دولة على حده ، وايضا الاحصاء الوصفى لكافة البيانات فى البنوك عينة الدراسة ، وقد تم التوصل الى المتوسط الحسابى (Mean) و اعلى قيمة (Maximum) و اقل قيمة (Minimum)

والانحراف المعيارى (Std. Deviation) و التفرطح (Kurtosis) و الالتواء (Skewness)

اولا : الاحصاءات الوصفية فى البنوك المصرية :

جدول رقم (١)

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك بدولة مصر

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
نسبة القروض المتعثرة NPL =	6.60	2.30	4.52	0.28	0.53	-1.36
العائد على الاصول=ROA	0.00	0.05	0.02	0.01	0.25	-1.46
العائد على حقوق الملكية=ROE	-0.02	0.40	0.21	0.10	-0.12	-1.29
نسبة هامش الفائدة الصافى =NIM	7.61	3.29	4.88	0.13	0.53	2.24

يظهر جدول رقم (1) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك بدولة مصر ، حيث تشير اعلى قيمة لـ (للقروض المتعثرة) الى ماقيمته (٦,٦%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٢,٣%) وان المتوسط الحسابى قدره (٤,٥٢٪) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على الاصول) الى ماقيمته (٠,٠٥%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٠) وان المتوسط الحسابى قدره (٠,٠٢%) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على حقوق الملكية) الى ماقيمته (٠,٤)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (-٠,٠٢%) وان المتوسط الحسابى قدره (٠,٢١%) ، وتشير نسبة هامش الفائدة الصافى الى ان اعلى قيمة قدرها (٧,٦١٪) واقل قيمة قدرها (٣,٢٩٪) ومتوسط حسابى قدره (٤,٨٨٪)، وتظهر قيم معاملات الالتواء والتفرطح ان البيانات تخضع للتوزيع الطبيعى ولايوجد قيم متطرفة وذلك ماتؤكده قيم معاملات الانحراف .

اولا : الاحصاءات الوصفية فى البنوك التونسية:

جدول رقم (٢)

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك التونسية

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
نسبة القروض المتعثرة = NPL	3.67	9.64	5.88	0.61	0.13	-2.63
العائد على الاصول=ROA	-0.02	0.03	0.02	0.01	-0.34	2.52
العائد على حقوق الملكية=ROE	-0.08	0.17	0.11	0.04	-0.86	1.33
نسبة هامش الفائدة الصافى =NIM	1.07	2.33	1.17	0.06	0.78	-2.37

يظهر جدول رقم (٢) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للبنوك بدولة تونس ، حيث تشير اعلى قيمة لـ (القروض المتعثرة) الى ماقيمته (٩,٦٤٪)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (٣,٦٧٪) وان المتوسط الحسابى قدره (٥,٨٨٪) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على الاصول) الى ماقيمته (٠,٠٣)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (-٠,٠٢) وان المتوسط الحسابى قدره (٠,٠٢) ، وتشير اعلى قيمة لـ (العائد على حقوق الملكية) الى ماقيمته (٠,١٧)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (-٠,٠٨) وان المتوسط الحسابى قدره (٠,١١) ، وتشير اعلى قيمة لـ (نسبة هامش الفائدة الصافى) الى ماقيمته (٣٣.٢%)، وان اقل قيمة تشير الى ماقيمته (١,٠٧٪) وان المتوسط الحسابى قدره (١,١٧٪) .

ولبيان العلاقة المباشرة بين نسبة القروض المتعثرة الى ونسب الربحية فى البنوك المصـــرية ، حيث تم اجراء اختبار الانحدار الخطى البســـيط ، وذلك على النحو المبين فى جدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣)
نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطى البسيط
لبيان تاثير نسبة القروض المتعثرة على نسب الربحية فى مصر

المتغيرات التابعة	القطع الثابت α	معامل الانحدار β	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	التباين F	مستوى المعنوية Sig*
العائد على الاصول=ROA	0.3264	-0.1469	-0.6171	0.3808	8.697	0.000
العائد على حقوق الملكية=ROE	0.634	-0.1797	-0.5288	0.2796	9.329	0.000
نسبة هامش الفائدة الصافى = NIM	0.1256	-0.2541	-0.6648	0.4420	8.977	0.000

- **المتغير المستقل (نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض NPL)**

ويوضح الجدول التالى (٤) العلاقة المباشرة بين نسبة القروض المتعثرة الى ونسب الربحية فى البنوك التونسية ، حيث تم اجراء اختبار الانحدار الخطى البسيط ، وذلك على النحو المبين فى جدول رقم (٤)

الجدول رقم (٣)
نتائج اختبار معاملات الانحدار الخطى البسيط
لبيان تاثير نسبة القروض المتعثرة على نسب الربحية فى تونس

المتغيرات التابعة	القطع الثابت α	معامل الانحدار β	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	التباين F	مستوى المعنوية Sig*
العائد على الاصول=ROA	1.647	-0.3364	-0.6497	0.4221	15.177	0.000
العائد على حقوق الملكية=ROE	2.681	-0.3579	-0.3613	0.1305	11.336	0.000
نسبة هامش الفائدة الصافى = NIM	3.4651	-0.2272	-0.5987	0.3584	12.908	0.000

- **المتغير المستقل (نسبة القروض المتعثرة الى اجمالى القروض NPL)**

النتائج :

١) يوجد اثر سلبى للقروض المتعثرة على مؤشرات الربحية فى البنوك المصرية ، حيث اظهرت النتائج ان القروض المتعثرة تؤثر فى معدل العائد على الاصول بمقدار ميل الانحدار قدره -١٤,٦٩٪ .
٢) اظهرت النتائج ان القروض المتعثرة تؤثر فى معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك المصرية بشكل عكسى بمقدار ميل الانحدار وقدره -١٧,٩٧٪ .
٣) انتهت النتائج ان هناك تاثر سلبى للديون المتعثرة على نسبة هامش الفائدة الصافى فى البنوك المصرية بمقدار ميل الانحدار -٢٥,٤١٪ .
٤) انتهت النتائج الى ان القروض المعثرة تؤثر بشكل سلبى على معدل العائد على الاصول فى البنوك التونسية بمقدار ميل الانحدار وقدره ٣٣,٦٤٪ .
٥) توصلت نتائج الدراسة الى ان القروض المتعثرة تؤثر بشكل سلبى على معدل العائد على حقوق الملكية بمقدار ميل الانحدار وقدره ٢٢,٧٢٪ فى البنوك التونسية.
٦) انتهت النتائج ان هناك تاثر سلبى للديون المتعثرة على نسبة هامش الفائدة الصافى فى البنوك التونسية بمقدار ميل الانحدار ٥٩,٨٧٪ .

٧) تظهر النتائج ان تاثير القروض المتعثرة على مؤشـــرات الربحية فى البنوك التونســـية اعلى من نظيرتها فى البنوك المصرية .

التوصيات :

١) ان تعمل ادارات البنوك على الاخذ بالنتائج التى تشير الى وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة وبين مؤشرات الربحية, حيث ان التوسع فى المتعثرة مقابل اجمالى القروض ادى الى انخفاض فى معدلات الربحيةء ولذلك يجب على متخذى القرار الاخذ بعين الاعتبار للنتائج التى تم التوصـــل اليها من خلال معادلات الانحدار.
٢) ضـــرورة أن تعمل إدارات البنوك على ادراك خطورة القروض المتعثرة على الربحية بالاستناد على النتائج التى توصلت لها الدراسة .
٣) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات لتشمل متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة مثل كعوامل يحتمل ان تؤثر على الربحية .
٤) ضرورة تضمين التقرير النهائي للبيانات والقوائم المالية الذي تصدرها البنوك في نهاية الفترة المالية القواعد والأسس التي تبنى عليها عملية ادارة الديون المتعثرة .
٥) ضرورة قيام البنوك التجارية بوضع دليل ارشادى يوضح التطورات الحاصلة فى تطبيق معايير لجنة بازل وبالاخص فيما يتعلق بمعالجة مخاطر الائتمان .

المراجع والمصادر:

١) شاهين ، رائد على (٢٠١٦) " اثر المخاطر المصرفية على مؤشرات الربحية فى المصارف الفلسطينية " رسالة ماجستير ، كلية العلوم الادارية ، الجامعة الاسلامية
٢) شهاب الدين , ابتسام (٢٠١٦) " الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية واثرها على ربحية البنوك التجارية الاردنية - دراسة اختبارية على البنوك التجارية الاردنية للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ " رسالة ماجستير , كلية الاعمال , جامعة الشرق الاوسط

٣) نصار , صديق توفيق (٢٠٠٥)" العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة " دراسة تحليلية مقارنة فى المصارف الاسلامية والتجارية العاملة فى

قطاع غزة , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاسلامية غزة , كلية التجارة , قسم ادارة الاعمال , غزة

٤) صيام، وليد (٢٠٠٧) " مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وقدرتهم على إدارتها في البنوك التجارية الأردنية "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان , الاردن .

٥) خمقانى ، ياسمينة (٢٠١٤) قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدى مرباح ورقلة

٦) الابراهيم ، سليمان محمود (٢٠١٧) الديون المتعثرة ومعالجتها فى المصارف الخاصة السورية فى ظل الازمة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية ، سوريا

٧) عادل ، هبال (٢٠١١) اشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير فى العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادى ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير و جامعة الجزائر

٨) النويرى ، ايمان على مساعد (٢٠١٠) التعثر فى سداد القروض واثره على الاداء المالى للمصارف التجارية بالسودان ، بحث تكميلى لنيل درجة الماجستير فى المحاسبة غير منشوره ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

٩) السهلاوى ، عبد العزيز بن محمد (٢٠١٨) " محددات مخاطر التعثر المالي لمقروض والتسهيلات الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السعودية " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الثانى المجلد الخامس والخمسون.

١٠) عمار، رضوان وليد، (٢٠١٠) "أساسيات في الإدارة المالية : مدخل إلى قرارات لاستثمار وسياسات التمويل"، ط ٣، دار المسيرة، عمان.

١١) عبادى , السعيد احمد (٢٠١٦) **" تحليل اداء البنوك التجارية فى العراق باستخدام نسب السيولة والربحية فى العراق "** رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل .

١٢) الغيطى، سعيد مصطفى، (٢٠١٣)، **"أثر السيولة المصرفية على الأداء المالي في البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة الزفازيق.

١٣) ناصر , عز الدين (٢٠١٦) " المخاطر المالية وتاثيرها على الاداء المالى " مجلة العلوم الاقتصادية , الاردن , العدد ٢٥

١٤) سعيد ,عبد السلام لفته (٢٠١٢) **" ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي "** بغداد .

١٥) الفتلى، صدام جابر (٢٠١٥) " اثر كلا من قواعد الحوكمة على كفاءة راس المال العامل فى العراق بالتطبيق على الشركات الصناعية " مجلة العلوم المالية ، جامعة بغداد.

١٦) مسعود ، ناصر احمدى (٢٠١٦) " العلاقة بين مخاطر راس المال والاداء المالى " رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم المالية ، جامعة بورتسودان .

17) Vogiazas& nikoladou,(2011) investing the determinations of nonperforming loans in the Romanian banking system, research article, economic research international ,vol 2011, article ID 214689, pages

18) Fawad and Bashir, 2013. "Exp-lanatory Power of Macroecono-mic Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence form Pakistan".World Applied S-ciences Journal 22 (2): 243-255, 2013.

19) Irum Saba, and Rehana Kous-er, Muhammad Azeem, 2012. "Determinants of Non Perform-

20) Shahchera,Mahshid (2012) " The Impact of Liquidity Asset on Iranian Bank Profitability " International Conference on Management, Behavioral Sciences and Economics Issues (ICMBSE'2012) Penang, Malaysia

21) yaydin ,H K (2014) " The impact of capital risk on profitability in Turkish banks "Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.5, No.1

22) Gill, Amarjit Biger (2016) "The Effect of Capital Structure on Profitability : Evidence from the United States " International Journal of Management

23) Khan.A D (2019)" The relationship between liquidity risk and credit facilities and its impact on the profitability of commercial banks in India" Indian Accounting Review 8, No3

24) Bingilar,A .G (2018)" Effect Of Asset Quality And Efficiency On The Profitability Of Commercial Banks In The Uk" European Journal Of Business And Social Sciences

25) Malik .M.S & Awais & Khursheed (2020) " Impact of Liquidity on Profitability: A Comprehensive Case of Pakistan's Private Banking Sector "International Journal of Economics and Finance

26) Song Hon-Suck (2005) "Capital Structure Determinants: An empirical study of Swedish banks", electronic working paper series paper.

27) Ahamed,Mostak&Mallick, Sushanta Kumar(2017)" Is financial inclusion good for bank stability? International evidence August 2017Journal of Economic Behavior & Organization 157 DOI:10.1016/j.jebo.2017.07.027

28) Kabir, Md. Nurul & Worthington, Andrew C., (2017)" competition–stability/fragility' nexus: A comparative analysis of Islamic and conventional banks" International Review of Financial Analysis,Elsevier, vol. 50(C), pages 111-128.

29) Andrew. (2005) " Financial Stability: Maintaining Confidence in a Complex World, in Financial Stability " Review (London: Bank of England), December.

30) Francesco Marchionne (2019) "Risk and competitiveness in the Italian banking sector"A Economics Bulletin, AccessEcon, vol. 38(1), pages 271-280.

31) Goetz Martin R. (2017) Competition and Bank Stability June 2017Journal of Financial Intermediation 35 DOI:10.1016/j.jfi.2017.06.001